نحو سوق عربية مشتركة لإنتاج وتصدير الموالح

«٣» إمكانيات الدول العربية فى إنتاج وتصدير الموالح

للدكتور أحمد لبيب التومى

سبق ذكر أهمية منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط فى إنتاج وتصدير الموالح، كما سبق ذكر أهمية الدول العربية المنتجة لهذه السلعة من حيث إنتاجها لكل نوع من أنواع الموالح، وكذلك أهميتها فى تصدير هذه الأنواع والأسعار المصدرة بها منها ومن غيرها من الدول ونسبة كل هذا وذاك إلى الإنتاج والتصدير العالمى عامة وإلى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة (١، ٢).

وأهم الحقائق المتعلقة بوضع الدول العربية من حيث إنتاجها وتصديرها للموالح هى:

(١) إنتاج الدول العربية من الموالح منفردة يقل عنه بالنسبة لما تنتجه فلسطين المحتلة. كما يقل عما تنتجه وتصدره أسبانيا.

(٢) تتفوق صادرات أسبانيا وفلسطين المحتلة على صادرات أية دولة عربية مصدرة للموالح فى منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط.

(٣) تفوق إنتاج مجموعة الدول العربية من البرتقال واليوسفى على إنتاج أية دولة أخرى فى هذه المنطقة — بما فيها أسبانيا — فى موسم ١٩٦٣/٦٢، كما أنه الثانى فى إنتاج الجريب فروت (بعد فلسطين المحتلة مباشرة) والثانى فى إنتاج الليمونيات (بعد إيطاليا التى تحتل المركز الأول).

● الدكتور احمد لبيب التومى: الأستاذ بقسم الانتاج النباتى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس.

(١) احمد لبيب التومى (١٩٦٧) نحو سوق عربية مشتركة لانتاج وتصدير الموالح (١) انتاج الموالح فى حوض البحر الابيض المتوسط. الفلاحة، مارس / ابريل، ص ١١٩ — ١٣٦.

(٢) أحمد لبيب التومى (١٩٦٧) نحو سوق عربية مشتركة لانتاج وتصدير الموالح (٢) تصدير الموالح من منطقة حوض البحر الابيض المتوسط واهم البلدان المستوردة. الفلاحة، مايو/يونية، ص ٥٠٢ —

(٤) تفوقت المغرب على سائر الدول العربية فى إنتاجها للبرتقال واليوسفى وعلى فلسطين المحتلة حتى الموسم ٦٣/٦٢ ، ورغم استمرار المغرب فى زيادة إنتاجها وصادراتها منهما — حتى بلغت صادراته فى موسم ٦٤/٦٣ نحو ٣٥٠ ألف طن ، بعد أن كانت ٣٣٣ ألف طن فى الموسم السابق — فإن فلسطين المحتلة قد ارتفعت بصادراتها من ٣١٦ ألف طن فى موسم ٦٣/٦٢ إلى ٤٢٧ ألف طن فى الموسم ١٩٦٤/٦٣ ، وبذلك تفوقت فلسطين المحتلة واحتلت المركز الثانى فى قائمة الدول المصدرة للبرتقال واليوسفى فى هذه المنطقة ، ويأتى بعدها المغرب ثم الجزائر .

(٥) يفوق مجموع ما تصدره مجموعة الدول العربية من البرتقال واليوسفى ما تصدره فلسطين المحتلة ، كما تحتل صادراتها المركز الثانى بعد أسبانيا فى البرتقال واليوسفى ، وتحتل صادراتها المركز الثانى من حيث الليمون الأضاليا والمالح ونفس المرتبة من حيث الجريب فروت .

(٦) بلغ متوسط سعر الطن من ثمار البرتقال المباعة فى أهم مناطق الاستهلاك فى العالم بموسم ١٩٦٣ ما بين ٢٢٠ دولارا للطن فى النرويج إلى ٦٥ دولارا للطن فى سورية .

(٧) بلغ متوسط سعر الطن من الليمون الأضاليا ٨٢ دولارا سنة ١٩٦٣ فى سورية ، وكانت متوسطات أسعاره فى هذا الموسم بأهم أسواقه العالمية كما يلى : ٢٤١ دولارا بألمانيا الاتحادية ، ٢٢٢ بفرنسا ، ٢٣٤ بالمملكة المتحدة ، ١٩٢ بالاتحاد السوفييتى ، ١٥٠ ببولندا ، ٢٢٤ بالنمسا ، ٢٢٣ بالمجر ، ١٩٤ بيوجوسلافيا ، و٢١٩ بسويسرا ، ٢٠٠ ببلجيكا ولوكسمبرج ، ٢١١ بالدانيمرك ، ٢٨٠ بالسويد . وتدل هذه الأرقام المرتفعة على أن هناك إقبالا متزايدا على الليمون الأضاليا منذ سنة ١٩٥٩ حين كانت أسعاره كما يلى : ١٤٥ دولارا فى ألمانيا الاتحادية ، ١٣٣ بفرنسا ، ١٠٨ فى المملكة المتحدة ، ١١٧ فى الاتحاد السوفييتى ، ١٣٥ فى بولندا ، وهى أسعار منخفضة بالنسبة لتلك الأسعار السابقة الذكر . وتؤكد هذه الحقائق أهمية الليمون الأضاليا بالنسبة لإدراره عائدا أكبر بالنسبة للبرتقال .

(٨) هناك مجال للتوسع فى زراعة وتصدير الجريب فروت ، وكذلك النارنج والترنج وغيره من أنواع الموالح قليلة الانتشار ، وفقا لإحصائية عام ١٩٦٣

الصادرة من هيئة الأغذية والزراعة بيع الطن من الأنواع المذكورة فى أسواق المملكة المتحدة بمتوسط قدره ١٩٠ دولارا للطن ، كما وصل متوسط سعر الطن فى ألمانيا الاتحادية إلى ١٨٠ دولارا ، وفى فرنسا إلى ١٨٧ دولارا ، وفى سويسرا إلى ١٨٣ دولارا ، وفى هولندا إلى ١٤٠ دولارا ، وفى بلجيكا ولوكسمبرج إلى ١٤٤ دولارا ، وفى الأردن إلى ١٣٩ دولارا .

(٩) لا تلاقى ثمار البرتقال العربية أسعارا جيدة تماثل تلك الواردة من فلسطين المحتلة كالشاموتى ولا الفالانشيا أو الوشنجتن نافال الواردة من أسبانيا . ويلقى الكثير من أصناف البرتقال الإيطالى والأسبانى العادية نفس المصير بسبب عدم امتيازها ، وهى نقطة هامة جدا . وعلى المسئولين عن إنتاج وتصدير الموالح فى كل بلد عربى تقصى مختلف الأسباب التى أدت لهذه النتيجة وملافاتها من الآن .

(١٠) أسعار اليوسفى الماندرين والتانجرين مرتفعة فى أسواق منطقة السوق الأوربية المشتركة ، فهى تتفوق على أسعار برتقال الدرجة الأولى فى بعض الشهور مثل نوفمبر وديسمبر ومارس وأبريل . ونلفت نظر المسئولين إلى هذه النقطة أيضاً ، فالكثير فيها يمتاز بإنتاجه لأصناف فاخرة من اليوسفى ، كما وأن ظروفها المناخية تساعدها على إنتاج الثمار المطلوبة المبكرة فى نوفمبر والمتأخرة فى أبريل .

(١١) تؤثر منطقة غرب أوربا وشماليها مع وسط أوربا تأثيرا عميقا على عملية تصدير الموالح بالنسبة لوفرة استهلاكها من ثمار الموالح .

(١٢) تعتبر منطقة دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتى سوقا جديدة مفتوحة للبلدان العربية لتصدير الموالح ، وهى تستهلك كميات متزايدة خاصة من البرتقال والليمون الأضاليا .

(١٣) تفتقر بعض الدول العربية المصدرة للموالح إلى قوة الاستمرار والبقاء فى أسواق الاستهلاك بصفة مستمرة سنة بعد أخرى ، كما تصل صادرات البعض الآخر إلى أسواق الاستهلاك بحالة غير جيدة فى بعض الرسالات وجيدة فى البعض الآخر بسبب سوء التعبئة والإهمال خلال عملية الشحن والتأخير فى العرض .

(١٤) تمتاز مجموعة الدول العربية — بحكم موقعها الجغرافى على الشاطىء الجنوبى

البحر الأبيض المتوسط في إنتاجها للموالح مبكرة عنها في الشاطىء الشمالي أو الشرقي، كما وأن امتداد بعض دولها جنوبا — كما هو الحال في الجمهورية العربية المتحدة والسودان — يدعم من قوة هذا الامتياز في إنتاج الثمار مبكرة .

(١٥) لا زال استخدام ثمار الموالح ومنتجاتها يجرى بصورة بدائية في غالبية الدول العربية حيث يكاد ينحصر استعمالها في الأغلب الأعم على أكل ثمارها أو شرب عصيرها أو استخدامها في صناعة المربيات أو المرملاد أو المتبلات ، وهو الأمر الذي قلل من التوسع في استعمالها وبالتالي ضيق من مجال انتشارها ، خصوصا وقد بدأت أسعار البرتقال في التراجع بالسوق العالمية بوجه عام نتيجة لزيادة العرض في السنين الأخيرة .

ولقد عمدت الدول المتقدمة في زراعة الموالح إلى فتح مجالات جديدة عديدة للتخلص من الزائد عن حاجة الأسواق حتى لا تهبط أسعارها ، فنشأت صناعة العصير المركز المجمد الذي يحتفظ فيه العصير بجميع خصائصه الحيوية والكيميائية دون تغيير مهما طال حفظه . وكذلك صناعة زيت قشر الموالح وصناعة زيت النيرولي المستخرج من أزهار نبات النارنج ويستخدم في صناعة العطور (بيع الكيلوجرام من زيت النارنج (النيرولي) بمائة جنيه في الجمهورية العربية المتحدة سنة ١٩٦٥) ، وكذلك صناعة علف الماشية من بقايا صناعة العصير المختلفة من القشر واللب الأبيض والبذور ، وكذلك صناعة مادة البكتين من القشر ، ويدخل البكتين المستخرج من قشر الموالح في صناعة الجلي والمربيات ، كما يدخل في صناعات الألبان ، ويصل البكتين المصنع من قشر الموالح لأكثر من خمسة ملايين رطل في السنة ، كما يستخدم الليمون الأضاليا في صناعة حامض الستريك ، وكذلك أمكن إنتاج الكحول والخل من عصير الموالح ، كما أمكن تجفيف العصير بتسخينه في الفراغ على درجة ٦٠° ف حتى يتحول إلى مسحوق يمكن إعادته إلى وضعه الأول بإضافة الماء الذي فقده العصير المجفف .

وتعتبر صناعة العصير المركز المجمد من أهم الصناعات التي تخفف من الضغط على سوق الموالح ، وقد بدأت تنتشر في بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط مثل أسبانيا وفلسطين المحتلة واليونان ، كما أن استعمال العصير المجمد المركز في البلدان الأوربية في تزايد مستمر فإن كان أقل منه في الولايات المتحدة ، وإلى هذه الحقيقة أيضاً نلفت

أنظار المسئولين عن إنتاج وتصدير الموالح فى البلدان العربية راجين أن تشرع فى إقامة مثل هذه المصانع فى بلادها كى تستهلك فيها ثمارها منخفضة القيمة والتى يقل عليها الطلب فى الأسواق الخارجية ، وعلى أن تشرع فى التوسع فى زراعة الأصناف الفاخرة من البرتقال وفقا لأحدث الأساليب الفنية حتى يمكن بيعها بأسعار جيدة مساوية لما تحصل عليه الدول الأخرى المنتجة والمصدرة للموالح .

هذا وقد بدأت بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية فى إقامة صناعة العصير المركز المجمد بها، وبدأت كل من هندوراس البريطانية والمكسيك والأرجنتين والبرازيل فى إنتاجه ، كما أرسلت كل من الأرجنتين والبرازيل بضع رسالات من العصير المركز المجمد إلى أسواق غرب أوربا والولايات المتحدة وكندا ، حيث حازت التقدير .

إن لدى الدول العربية المنتجة للموالح الإمكانيات الواسعة لإقامة مثل هذه الصناعات ، ولا شك أن تطوير زراعة الموالح بحيث تصنع منتجاتها بدلا من بيعها ثمارا خاما غير مصنعة أمر يحمل فى طياته الخير كل الخير للمنتج وللمصدر وللمصنع وللعامل ، فضلا عن الاقتصاد العربى ككل .

ولا بد أن يكون القارىء — بعد سرد هذه النبذة من الحقائق عن وضع الدول العربية المنتجة والمصدرة للموالح بالنسبة لإنتاج وتصدير هذه السلعة فى السوق العالمية — قد بدأ الآن فى تصور الموقف بشكل أكثر وضوحا عن ذى قبل ، بعد أن كانت الصورة غير واضحة المعالم بسبب العوامل العديدة المتشابكة والمتداخلة فى الموضوع، كما أنه قد أصبح واضحا أكثر من ذى قبل أنه من الضرورى رفع إنتاجية الفدان من الموالح، فبعض الدول قد وصل إنتاجها — على سبيل المثال — إلى ٣٦ طنا للفدان فى السنة وهو رقم يصل إلى ضعف أحسن إنتاج للموالح فى غالبية الدول العربية من المحيط إلى الخليج ، ولا بد لنا من أن نتعرف على مواطن الضعف فى إنتاجنا وفى أسباب قلة العائد علينا من هذا الإنتاج وفى أسباب تفوق الدول الأخرى علينا فى هذا المضمار .

كما يجب علينا أن ندرك جيدا مصادر قوتنا وأن نعمل على إزالة أسباب هذا

تخلف وهذا الضعف ، وأن نعمل على استغلال مصادر القوة فينا أحسن استغلال ، كي تعود ثمرة هذا كله إلى شعوبنا العربية الناهضة الخالدة .

عوامل الضعف في إنتاج وتصدير الموالح من الدول العربية

(١) تعدد الأصناف واختلاطها مع بعضها : إن من يتجول في بساتين الموالح القديمة بأي بلد عربي عدا فلسطين — وأقصد هنا فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ — يراها خليطا من أنواع وأصناف عديدة في الأغلب الأعم ، ويبدو أن الهدف من إنشائها آنذاك لم يكن للتجارة بقدر ما كان بغية عرض وضم أكبر عدد ممكن من أصناف الفواكه عامة والموالح خاصة في صعيد واحد ، وبذلك أصبحت هذه البساتين وقد ضمت العديد من سلالات الفاكهة المحلية الجيدة والرديئة على حد سواء .

أضف لذلك أنه لم يكن الاهتمام مركزا على قصر عملية إكثار الفاكهة من السلالات الممتازة فحسب ، بل لم يكن هناك مقياس موحد لهذا الامتياز ، إلا أنه بزيادة حركة الانتقال بين بلدان العالم وقراها وبتقدم التجارة بين الأمم ، أدرك الكثير من الرواد أنه لا تخلو بلد في العالم من شيء قيم جدير بالبحث والدراسة ، واشترك رواد البساتين في السير قدما في دروب الأرض شرقيها وغربيها بحثا وراء الجديد من النباتات . فوجد الراهب شفيدر سلالة البرتقال « أبوسرة » في باهيا من أعمال البرازيل ونقلها إلى الولايات المتحدة حيث ترعرعت هناك . وأدرك الأسبان أهمية البرتقال الفالانشيا وامتيازه فعملوا على الإكثار منه ، كما عمل عرب فلسطين على الإكثار من البرتقال الشاموتي في ربوع فلسطين منذ القرن التاسع عشر ، وكل توسع في زراعة الموالح بفلسطين المحتلة (بعد سنة ١٩٤٨) إنما كان معظمه في البرتقال الشاموتي الذي اكتشفه العرب ، والقليل منه في البرتقال الفالانشيا الأسباني الأصل ثم من الجريب فروت مارش الذي نشأ في الولايات المتحدة .

ولقد بدأت الدول المتقدمة في إنتاج الموالح على أسس سليمة ، فلم تعمد إلى إكثار كل أصناف الموالح التي عرفتها ولم تعمل على نشرها تجاريا ، كما كان شأننا حتى منتصف القرن العشرين ، بل وبعد ذلك في الكثير من البلدان العربية ، بل عمدوا أولا إلى جمع كل هذه الأنواع والأصناف التي أمكنهم الحصول عليها

وزراعتها جنبا إلى جنب فى صعيد واحد وفى أكثر من محطة للتجارب بغية دراسة نموها وإثمارها من حيث الكم والكيف تحت مختلف الظروف لديهم ، وانتهوا بعد المفاضلة بينها إلى اختيار أفضلها وأكثرها صلاحية لظروفهم الخاصة .

وحين انتهوا إلى ذلك عملوا على نشر هذه الأصناف القليلة الممتازة . ونذكر هنا أنه ليس فى ولاية كاليفورنيا أكثر من صنفين تجاريين من البرتقال هما : الوشنجتن نافال والفالانشيا ، وهما كافيان لتغطية الموسم الشتوى والصيفى معا . وتزرع ولاية فلوريدا ثلاثة أصناف تجارية من البرتقال هى : الهاملين والباين أبل والفالانشيا ، لتغطية موسم البرتقال كله . ومع هذا تضم هاتان الولايتان أكثر من محطة بحوث للموالح تضم جميع أصناف البرتقال والليمون والجريب فروت ، بل وهجن الموالح المختلفة وأقاربها المعروفة فى العالم لأغراض الدراسات العلمية والعملية المختلفة . ولا تقام هذه المحطات بالمدن الرئيسية بل تصمم وتبنى وسط أهم مناطق إنتاج الموالح التجارية ، كى يعيش الباحثون فيها وسط مشاكل إنتاجها وتعبئتها وتخزينها وتصنيعها .

ولهذا التركيز فى الأصناف أهمية كبيرة فقد سهل من مهمة المنتجين والباحثين ودون التمثة ، كما سهل عمليات المقاومة للآفات والأمراض وسهل عملية التسويق التعاونى لمحصولها ، كما كان هذا التركيز سببا فى إقامة الاتحادات التعاونية التى تعمل على تحسين منتجاتها والدعاية لها ، فضلا عن الإشراف على التسويق التعاونى الذى تباشره الجمعيات التعاونية ، كما سهلت عملية التركيز هذه من مهمة المرشد البستانى حيث حصرت انتباهه فى القليل والمحدود من المشاكل ، وهو الأمر الذى سهل عليه مهمته . وأخيرا أفاد التركيز فى تقديم أفخر الأصناف للسوق المستوردة وبكميات كبيرة ، وانتهى بالمستهلكين إلى التعرف على هذه الأصناف فألفوها وتعودوا عليها وأصبح من العسير منافسة هذه الأصناف بأخرى غير معروفة لديهم ما لم تكن أكثر امتيازا وأرخص سعرا منها .

وإذا قابلنا بين هذا العمل المركز وبين الوضع الذى كان سائدا فى بساتين الموالح بالجمهورية العربية المتحدة قبل سنة ١٩٥٠ — كنموذج لتعدد الأصناف فى غالبية البلدان العربية المنتجة للموالح — لوجدنا الكثير من أصناف البرتقال المنتشرة بغالبية البساتين المصرية كالبرتقال البلدى والبلدى البذرة والسكرى وسليمان باشا والتونسى

والأسوانى واليافاوى المستدير والخليلى الأبيض والشاموتى، كما استوردت أيضا الهاملن والباين أبل والتاريف والهموسلسا ، وكذلك الفالانشيا ومالطة اليافاوى وأرمسترنج وأبو سرة بسلالاته المختلفة التى انتشرت فى أكثر من محافظة . وتتباين هذه السلالات كثيرا ، كما أن غالبيتها رديئة قليلة القيمة الاقتصادية والقليل منها ممتاز . وكذلك استوردت سلالات البرتقال أبودمه وبرتقال مالطة والروبى وسانت ميشيل وسانفورد والخليلى الأحمر والسانجوين أرفال وغيرها ..

ولقد تنبه المختصون لهذا الخطأ فعمدوا إلى التركيز على أهم هذه الأصناف وأكثرها نجاحا لتزرع فى الأماكن الأكثر ملاءمة لها وهى : البرتقال البلدى ليزرع فى الوجهين البحرى والقبلى ، ثم الفلانشيا ليزرع بكل أرجاء الجمهورية العربية المتحدة ، والبرتقال أبو سرة ليزرع فى منطقة الدلتا ، مع قصر الإكثار منه على السلالات الممتازة المعروفة ، ثم اليافاوى المصرى ليزرع فى الدلتا ومصر العليا (الصعيد)، وذلك بجانب نشر اليوسفى البلدى فى الدلتا والليمون البلدى الثالج فى الأراضى الرملية حيثما كانت . وكذلك الجريب فروت فى الصعيد ومديرية التحرير .

ولا شك أن هناك الكثير من السلالات البلدية الممتازة من البرتقال فى كل بلد عربى يزرع الموالح وكلها تعرف بأسماء محلية فى كل منها . ولقد رأيت البعض منها فى العراق والسودان والجمهورية العربية المتحدة ، كما سمعت عن وجودها فى بلدان المغرب العربى . ومن الضرورى العمل على غربلة هذه الأصناف فى كل بلد عربى وانتخاب أفضلها ثم العمل على إكثاره ، كما يجب أن تتبادل البلدان العربية الأصناف الممتازة الجيدة (بعد تنقيتها والتأكد من خلوها من أمراض الفيرس)، كما يجب استبعاد السلالات غير الممتازة بعدم الإكثار التجارى منها، وبالتنويه بين المزارعين للموالح بقلة قيمتها وتفاهة محصولها، وبعرض الشتلات الممتازة عليهم بأثمان مخفضة كى يقبلون عليها — كما يجب تعميم تجربة الأصناف المختارة من البرتقال المعروفة باسم الوشنجتن نافال والفالانشيا والشاموتى وزراعتها بجانب السلالات العربية المحلية المنتخبة فى كل بلد عربى من البلدان التى تزرع الموالح كالمغرب وكالجزائر وتونس وليبيا ولبنان والعراق والأردن والجمهورية العربية المتحدة

وكل بلد عربى آخر يود أن ينشر الموالح فى ربوعه لمعرفة مدى نجاحه فى كل منها بالنسبة للسلالات المحلية توطئة لاختيار أفضلها جميعا ، وعلى أن يتم كل هذا فى محطات خاصة ببحوث الموالح . كما لا يجوز نشر أى صنف مستورد قبل تجربته مع السلالات المحلية الممتازة والتأكد من نجاحه وتفوقه عليها ، فلقد دل الكثير من التجارب فى العديد من البلدان على فشل الكثير من الأصناف الجديدة الممتازة فى مواطنها حين تزرع تحت ظروف جديدة بالنسبة للظروف التى امتازت فى خصائصها تحت ظلها . كما يجب ألا ننسى هجن الموالح التى بدأت تحتل مكانة مرموقة فى أسواق الموالح الداخلية فى بعض البلدان المتقدمة فى إنتاج الموالح مثل Tangelos, Temple Orange وينصح بإدخالها ضمن الأصناف التى يجب تجربتها مع الأصناف المشار إليها سابقا فى محطات بحوث الموالح ، فهى لم تنتشر بعد فى الأسواق المستوردة للبرتقال بالنسبة لحداثتها ، كما وأنها ممتازة فى الطعم وبقية خصائص الثمار الأخرى كالتصاق الجلد باللب وطيب النكهة وقلة البذور فى الكثير من أصنافها التجارية ، ولا شك أن الإقبال على ثمارها سيكون كبيرا لأنها ممتازة وغير معروفة تقريبا ، كما يجمع الأول بين خصائص البرتقال واليوسفى ، والثانى بين الجريب فروت واليوسفى .

وينجح الليمون الأضاليا حيث الصيف المعتدل متوسط الرطوبة وحيث الشتاء الخالى من الصقيع ، وينصح بانتخاب السلالات المحلية الممتازة منه واستبعاد بقية الأصناف العادية وبمثل ما اقترح ينصح بإدخال الأصناف الأجنبية الممتازة مثل ازبون ويوريكا مع السلالات المحلية وتجربة هذا وذلك معا فى محطات البحوث قبل العمل على نشرها تجاريا . وبنفس النظام السابق يعمل على نشر الشتلات الممتازة واستبعاد العادية منها مع تجربة طريقة تصويم المتبعة فيه بجزيرة صقلية فى المناطق المشابهة لها مناخيا وحيث تماثل التربة والمستوى المائى الأرضى ، حيث إن هذه الطريقة قد أدت لإثمار محصوله طوال السنة ، وفى نجاحها فى بلد عربى واحد ثم التوسع فى تطبيقها بعد ذلك فيه الخير كل الخير لهذا البلد بل لكل البلدان العربية .

أما من حيث الجريب فروت فيجب الاقتصار على الأصناف الممتازة منه وكذلك يجب استبعاد الأصناف البذرية . خصوصا فى الحالات التى ستصدر فيها ،

ينصح بتجربة الأصناف : فوستر ، مارش ، روبى ، توملسون وغيرها من الأصناف الممتازة مع ما قد نجح من أصناف أخرى فى كل بلد يزرع الجريب فروت مثل المغرب وتونس والجزائر ولبنان وكذلك فى العراق والسودان والجمهورية العربية المتحدة، ثم اختيار أفضلها والعمل على نشره كما سبق ، ونؤكد هنا ضرورة التوسع فى الجريب فروت بالنسبة لارتفاع أسعاره .

أما الليمون البلدى المالح فهو وإن كان معروفا فى كل البلدان العربية ذات الصيف الحار الجاف والشتاء المعتدل الخالى من الصقيع كالجمهورية العربية المتحدة والسودان، إلا أن صغر حجم ثماره ووفرة بذوره قد حالتا بينه وبين انتشاره فى الكثير من أرجاء العالم التى تزرع الموالح. ويتميز هذا النوع بوفرة عصيره وارتفاع الحموضة به ، كما وأن هناك سلالات منه قليلة أو عديمة البذور يحسن الإكثار منها .

ولا ننسى اليوسفى وخاصة الكليمانتين الذى يجود بدول المغرب العربى، ولا اليوسفى البلدى الذى يجود بالجمهورية العربية المتحدة ، إلا أنه يعاب على الأخير تعدد سلالاته وتباينها ووفرة البذور فى الكثير منها ، ومن الضرورى ملافاة ذلك كله إذا أردنا لهذا الصنف نجاحا فى حملة التصدير الراهنة ، كما يجب إدخال الكثير من أصناف وسلالات اليوسفى الأجنبية الممتازة مثل الصنف الصينى Honey وإدخال كل هذا وذاك ضمن تجربة أصناف اليوسفى التى يفترض إقامتها فى مختلف البلاد التى نجحت فيها زراعة اليوسفى توطئة لتجربتها ثم اختيار أفضلها والتركيز عليها فى إكثار اليوسفى بكل منها .

ولا ننسى أن البلدان العربية فى وضع متفوق بالنسبة لليوسفى نظرا لظروفها المناخية الدافئة فى الكثير من أرجائها ، الأمر الذى يتيح لها فرصة إنتاجه مبكرا فى نوفمبر ، كما يمكنها إنتاجه متأخرا فى مارس وأبريل حيث تلاقى الأسعار الجيدة فى الحالتين ، وبشىء من التنظيم البسيط يمكن للسوق العربية أن تمد الأسواق الخارجية باحتياجاتها من أصناف اليوسفى مبكرة ومتأخرة .

ولقد أدركت فلسطين (قبل سنة ١٩٤٨ بكثير) أهمية موضوع التركيز فى الإصناف وركزت على صنف البرتقال الشاموتى مطعوما على أصل الليمون الحلو

بالدرجة الأولى ، وكذلك على صنف الفالانشيا بالدرجة الثانية ويطعم الثانى على النارنج ، كما تزرع الجريب فروت مارش والليمون الأضاليا واليوسفى بدرجة أقل من البرتقال. وإنتاج فلسطين من الموالح مرتفع من قبل سنة ١٩٤٨ بكثير ، كما وأن أحسن بساتين الموالح فيها كانت وما زالت فى منطقة يافا، ولقد تقدمت زراعة الموالح فى قطاع غزة ، وارتفع مستوى الإنتاج به ، كما أصبح معادلا لأحسن المعدلات الإنتاجية فى سائر أرجاء منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط .

ولإظهار أهمية موضوع تركيز الأصناف فى البلدان الأخرى المجاورة لنا ، نذكر أن أسبانيا قد أدركت أهمية ذلك مؤخرا ، فقد بدأت فى التركيز على أصناف الفالانشيا والوشنجتن نافال والأحمر البيضاوى ، إلا أن معظم بساتينها القديمة تحوى الكثير من الأصناف العادية التى لا تلقى ثمارها أسعارا مجزية فى الأسواق الخارجية . ولا شك أنه فى خلال ١٠ — ١٥ سنة على الأكثر ستصبح كل بساتين الموالح فى أسبانيا وقد حوت القليل من الأصناف الفاخرة المركزة .

أما إيطاليا فتضم من الأصناف الفاخرة المحلية الصنف Sanguinello ولكنها تضم أيضا العديد من أصناف الدرجة الثانية مثل Biondo, Comuna وغيرها ، وهو عامل هام مؤثر فى قيمة البرتقال المصدر من إيطاليا حيث لا يلقى أسعارا مجزية فى الأسواق الأوربية بوجه عام ، وهناك الآن الكثير من النشاط الذى يرمى لاستبدال هذه الأصناف العديدة متوسطة القيمة بأخرى قليلة العدد ممتازة فى مختلف بساتين إيطاليا التى تضم الموالح ، إلا أن الانتهاء من هذا البرنامج سيتطلب ولا شك نحو ربع قرن من الزمان ، ومع ذلك ففى نهاية هذا المدى ستصبح كل بساتين الموالح فى إيطاليا وقد ضمت بضعة أصناف قليلة ممتازة .

إن تطبيق مشروع تركيز الأصناف الفاخرة فى كل بلد عربى منتج للموالح قد أصبح ضرورة ، وخاصة فى الدول التى تعمل حاليا على التوسع فى زراعة الموالح كالأردن وليبيا والجمهورية العربية المتحدة والسودان ، ويتطلب تنفيذ هذا المشروع ضرورة توافر الأعداد الكافية من الفنيين على مختلف المستويات ، كما يتطلب كذلك توافر محطات مناسبة للبحوث وإكثار مصورة مبسطة تفى بالغرض المقصود من

إنشائها . ومن الضرورى إعداد هذا وذاك من الآن بالنسبة لطول الفترة الزمنية التى يتطلبها إعداد الفتى المؤهل تأهيلا جيدا والتى لا تقل عن الثمانى سنوات .

(٢) انتشار الكثير من الأمراض الفيروسية بين السلالات المنتشرة من الموالح فى البلدان العربية : تتعرض سلالات الموالح المنتخبة حين تدخل مرحلة الإثمار الخضرى لبضعة أجيال تدخل فيها مرحلة الإثمار فى كل جيل — الإصابة ببعض الأمراض الفيروسية التى تنتقل إليها عن طريق الحشرات الناقلة للمرض ، كما تنتقل عن طريق تلاحم الجذور بين الأشجار السليمة والمصابة فى البستان ، كما تنتقل كذلك عن طريق التطعيم بأخذ البراعم أو أقلام التطعيم من أشجار مصابة بهذه الأمراض ، وعن طريق هذه الوسيلة الأخيرة تدهور الكثير من أشجار الموالح فى البلدان العربية وغير العربية ، وكانت أهم معالم الأشجار المتدهورة ضعف نمو الأشجار بدرجات متفاوتة حسب نوع المرض الموجود ومدى تقدم الحالة المرضية بالشجرة المصابة ، كما يتناقص محصول الأشجار المصابة بدرجة خطيرة ، وقد تنتهى بعض الحالات بالموت السريع أو البطىء للأشجار المصابة حسب نوع المسبب للمرض وحالة الشجرة . ومن أهم الأمراض الفيروسية التى تصيب الموالح بالبلدان العربية الأمراض الآتية :

ا — مرض القوباء Psorosis : وهو يصيب البرتقال واليوسفى والجريب فروت والليمون الحامض حديثا فيها تشققا واضحا فى القلف ، وكذلك يصيب النارنج والليمون الأضاليا ، ولو أنهما قليلا ما يصابان بالتشقق ، ويطلق هذا الاسم على مجموعة من الحالات متقاربة المظهر بعض الشىء ، ولكنها تلتقى جميعا فى صغر حجم الأوراق المصحوب بتدهور فى حالة الشجرة العامة من حيث النمو الخضرى والإثمار ، وتصل نسبة الإصابة به إلى أكثر من ٩٠ ٪ من جملة الأشجار فى بعض الحالات .

ب — مرض التدهور السريع Quick decline : وهو مرض فيروسى ينتقل أيضا بواسطة حشرات المن التى تتغذى على أوراق الأشجار الملوثة فتحمل الفيروس المسبب له عن العصير الذى تمتصه ، وتعدى بذلك الأشجار السليمة عندما تتغذى

على أوراقها. وهو أكثر مايكون أذى للأشجار المطعومة على النارنج، وهو الأصل الشائع فى غالبية مجموعة الدول العربية المنتجة للموالح. ويؤدى لتدهور الأشجار المصابة بسرعة، كما ينتهى بموت الشجرة المصابة خلال سنوات قليلة. وهو منتشر الآن فى فلسطين المحتلة وإيطاليا وأسبانيا، وورد نبأ ظهوره فى الجمهورية العربية المتحدة على بعض أشجار الموالح المستوردة دون أن ينتشر إلى الحدائق نفسها. ولقد قضى هذا المرض وحده على عشرين مليونا من أشجار الموالح المطعومة على أصل النارنج فى الأرجنتين والبرازيل فيما بين سنتى ١٩٣٠، ١٩٥٠.

حـ — مرض تقزم الخشب Xylporosis : وهو يصيب عدة أنواع وأصناف من الموالح بعضها أصول وبعضها طعوم. فمن الأصول التى تصاب به أصل الليمون الحلو الشائع الاستعمال فى فلسطين المحتلة، حيث ظهر المرض لأول مرة، ومن الطعوم التى تصاب به اليوسفى والكمكوات. وتبدأ أعراض المرض فى الظهور على الأصول غير المقاومة بعد ٣ — ٤ سنوات من عملية التطعيم بالطعوم الملوثة الناقلة للمرض فتظهر شقوق طولية على قلف الأصل، لونها مصفر نوعا يختلف عن لون القلف القديم الأسمر، وإذا رفع القلف تحت إحدى هذه المناطق يظهر الخشب وبه بعض النقر العديدة يقابلها على السطح الداخلى للقلف بروزات مقابل هذه النقر، ومن ثم يتشقق القلف الداخلى بتقدم الإصابة، وبذلك يصبح الطريق مفتوحا أمام الكائنات الدقيقة الخارجية للتدخل، كما يسبب تشقق القلف تخلفا فى سير العصارة، الأمر الذى يؤدى بدوره لتخلف فى نمو الشجرة وإثمارها.

د — مرض تشقق القلف فى منطقة القلف Exocortis : وهو يصيب بعض الأصول مثل أصل البرتقال ثلاثى الأوراق فيما لو كان الطعم المركب عليه مأخوذا من شجرة ملوثة حاملة للمرض.

هـ — مرض Cachexia : وهو يصيب نسيج اللحاء فى منطقة الأصل نتيجة التطعيم بعيون ملوثة من أشجار مصابة، وهو منتشر بالكثير من أشجار اليوسفى، وتصل نسبة الإصابة به إلى نحو ٦٠٪ فى بعض الحالات. ويؤدى لضعف الأشجار المصابة واصفرار أوراقها وجفاف القلف وينتهى بالشجرة المصابة إلى الموت نتيجة لترسب الصمغ فى منطقة القلف بالأصل.

و — تنقر الخشب وتلون اللحاء Stem pitting and Phloem discolouration :

وفيه يتلون اللحاء فوق منطقة الطعم بقليل كما يتكون على نسيج الخشب المقابل اللحاء المصاب ثقوب عديدة يقابلها بروزات على السطح الداخلي للقلف المغطى لها. وهو منتشر على أشجار البرتقال المطعوم على أصل النارنج ، ويسبب تضخما فوق منطقة التطعيم . وينتقل المرض المذكور عن طريق استخدام الطعوم الملوثة المأخوذة من أشجار مصابة . وهو مرض مقلل للمحصول ومقصر لعمر الشجرة .

ز — مرض Stubbern Disease : وفيه تنمو السلاليج بشكل غزير من نقط متقاربة مع انحناء الأغصان وانثنائها واصفرار النموات الحديثة ، كما تبدو الثمار مشوهة الشكل سميكة القشر قليلة العصير . وهو منتشر بالجمهورية العربية المتحدة والمغرب والجزائر وتونس ، وينتقل بواسطة استخدام الطعوم الملوثة المأخوذة من أشجار مصابة به .

وليس هناك من علاج حاسم لكل من الأمراض الفيروسية السبع سوى اختيار الأشجار التي ستؤخذ منها الطعوم — وهي المعروفة أيضا باسم الأمهات — على أساس علمي سليم تختبر فيه الأشجار من حيث خلوها من كل مرض من الأمراض السابقة، فضلا عن امتيازها من حيث المحصول والجودة وخصائص الثمار . ومن الضروري إصدار التشريعات الضرورية التي تحرم إكثار الموالح من غير الأمهات المختبرة والمسجلة بأرقام مسلسلة في المشاتل الحكومية والأهلية ، مع ضرورة التفتيش على هذه المشاتل تفتيشا فعليا والتأكد من التزامها وتطبيقها لنصوص قوانين المشاتل الجديدة المعدلة على هذا الأساس تطبيقا كاملا دون تراخ ، كما يجب أن توضع عقوبة رادعة لكل من يكاثر أشجار الموالح من أشجار غير مختبرة . ومن الطبيعي قبل أن توضع هذه التشريعات من أن تتوافر هذه الأمهات المختبرة المسجلة ، ولا يمكن توافر هذا قبل أن نعمل على توافر الفنيين الذين دربوا تدريبا عاليا على هذا النوع من التخصص . ومن الواجب البدء في هذا الإعداد من الآن. إن إيجاد الأمهات الممتازة المسجلة الخطوة الأولى نحو تحسين الموالح العربية ، وبدونها سيظل المحصول متدهورا وقليلا وستصبح التكاليف الإنتاجية مرتفعة باهظة القيمة لا تقوى على المنافسة الحرة في السوق العالمية . وهناك الكثير من

الشواهد على أن إنتاج لهذان البرتقال ، الذى أخذت أشجاره من مشاتل خاضعة لهذا التنظيم فى أخذ العيون المستخدمة فى تطعيم شتلاته، يصل إلى ضعف أو أكثر من ضعف إنتاج مثيله الذى أخذت شتلاته حيثما اتفق ودون اختبار الأمهات التى أخذت منها الطعوم . إن إعداد الأمهات الممتازة الخالية من الأمراض الفيروسية وتسجيلها وهو المعروف فى الخارج باسم Bud certification هو مشروع حيوى ، وهو الهدف الأول الذى يجب أن نعمل جميعاً على تحقيقه من الآن .

(٣) عدم تكامل المعلومات الفنية الضرورية عن نمو الأشجار واحتياجاتها المختلفة : لا زالت المعلومات الأساسية عن أنواع وأصناف الموالح المختلفة تحت مختلف الظروف التى قد تنمو فى ظلها، وكذلك أنسب المسافات الملائمة التى يجب تركها بين الأشجار فى مختلف البيئات الملائمة لها ، غير كاملة الدراسة تماما ، كما أن موضوع أنسب الأصول تحت ظروف احتمال انتشار مرض التدهور السريع غير مدروس تماما، كما أن معرفتنا بأنسب المقننات المائية التى تحتاجها شجرة الموالح تحت مختلف الظروف غير معروفة تماما على وجه التحقيق ، وكذلك فإن أنسب معدلات التسميد ومواعيد إعطائها تحت الظروف الجديدة التى يجرى فيها التوسع الآن فى زراعة الموالح فى الكثير من البلدان العربية غير معروف تماما . يضاف لذلك أن أفضل وأنسب وأرخص طرق مقاومة الأمراض والآفات التى تصيب أشجار الموالح أمامها الكثير من النقط واجبة الحل قبل أى توسع جديد فى زراعة الموالح.

(٤) تخلف النظام المتبع فى جمع وتجهيز وتعبئة الثمار : يبيع المنتج ثماره بستانه المعدة للاستهلاك المحلى فى البستان ، كما قد يبيع الثمار لتاجر يشتريها جملة قبل تكامل نضجها بالممارسة أو بالمزاد فى البستان ، كما قد يبيعها بعد النضج بالمزاد العلنى فى أسواق الفاكهة بواسطة عميل يختاره من تجار السوق لقاء عموله يتفق عليها، وتعبأ الثمار فى كل هذه الحالات السابقة فى أقفاص من الجريد دون إعداد أو تنظيف أو تدريج أو فرز ، اللهم إلا للثمار التالفة تماما وذلك بالنسبة لقرب مراكز الاستهلاك من مراكز الإنتاج .

أما فى الحالات التى ستصدر فيها المواليح فيتم تجهيزها وإعدادها بواسطة أفراد متخصصة أو هيئات مشكلة لهذا الغرض تشترى كل أو بعض محصول الحدائق الهامة ، تجمع ثمارها ثم ترسلها لبيوت التعبئة حيث تتم فيها عمليات التهيئة والغسيل والتشميع والتدريج ولف الثمار وتعبئتها فى الصناديق الخشبية أو العبوات الأخرى المناسبة ثم تشحن لمناطق الاستهلاك ، ونظرا لعدم تكامل هذا النظام فى جميع مناطق إنتاج المواليح بالعالم العربى ، بالإضافة لتخلف الكثير من بيوت التعبئة فيها عن المستوى العالى الذى وصلته فى البلدان المتقدمة فى تصدير المواليح فإن الكثير من رسالات المواليح العربية — من المغرب والمشرق على حد سواء — قد وصلت الأسواق بحالة غير جيدة ولم تلق أسعارا مجزية ، فى أكثر من موسم ، ولاشك أن هذا الموضوع يحتاج لمزيد من الدراسة ومزيد من التخطيط وقليل من التوجيه والحزم والتنظيم .

(٥) ضعف وسائل التسويق وقلة وسائل الإعلان : لابد وقد لاحظ القارىء قلة الأسعار التى تلاقيها المواليح العربية بوجه عام فى أسواق الاستهلاك ، ولعله يتساءل الآن عن الأسباب التى أدت لهذه النتيجة وعن سبل التغلب عليها . ولقد سبق بيان أهمية اختيار الأصناف الملائمة الجيدة، وضرورة العناية بتخليصها من أمراض الفيرس المقللة للنمو والمحصول ، وضرورة العناية بعمليات جمع الثمار وتعبئتها بعد تجهيزها وإعدادها وفقا للمستويات العالمية التى تتبعها الدول المتقدمة فى إنتاج وتصدير المواليح .

إلا أن ثمرة هذا كله ستضيع ما لم يتم تسويق السلع المصدرة على أيد خبيرة أمينة متفرغة واعية ، ويقوم بهذا كله — فى أرجاء العالم العربى — أفراد متخصصون أو هيئات عامة مصدرة ، كما تقوم به اتحادات تعاونية تسوق منتجات جمعياتها ، وتعمل هذه وتلك فرادى غالبا ووفقا لمستويات متعددة ومن دون تفتيش دقيق على جميع الرسالات المصدرة والتأكد من أن جميع الثمار المشحونة قد بلغت جميعا مرحلة النضج المطلوبة ، وأنها جميعا بحالة جيدة ، وأن تعبئتها قد تمت وفقا لأحسن المواصفات المطلوبة . ونتيجة لأى خطأ — فى هذه السلسلة متصلة الحلقات فى التنفيذ — ستؤدى فى النهاية لعدم وصول الرسالة بحالة جيدة ، فلا تلاقى السعر

المجزى بالإضافة للسمعة السيئة التى ستلصق بالموالح العربية من جراء هذا الخطأ الفردى .

وتتميز البلدان المتقدمة فى إنتاج وتصدير الموالح بوجود هيئات عامة تضم ممثلين للمنتجين والمصدرين ، كما تضم ممثلين عن الهيئات الفنية المشتغلة بالموالح ، وتقوم هذه الهيئات بوضع مواصفات الثمار التى ستجمع من حيث درجة تكامل لونها والحموضة والمادة الصلبة الذائبة وتلك التى ستصدر من حيث خصائص الثمرة الطبيعية والكيميائية ووضع مستوياتها المختلفة مع ضرورة النص على تخصيص أفضل المستويات للتصدير ، فضلا عن وضع القواعد المناسبة لتنظيم عملية التفتيش على الثمار المصدرة أو المنقولة من مكان لآخر ، والتأكد من فحص كل رسالة فى بيت التعبئة الذى خرجت منه ، والتثبت من وجود الشهادة الدالة على هذا الفحص ، كما تقوم بوسائل الإعلان عن منتجاتها ، وتضع العلامات التجارية على منتجاتها وتشرف على تعبئة الثمار وكذلك محاولة الوصول لأنسب العبوات ، وتقترح فى كل هذا وذاك وضع القوانين واللوائح المنظمة لكل هذه الأغراض أو تغييرها وفقا لحالة الأسواق ، كما وأنها تحصل رسما بسيطا على كل صندوق من منتجاتها تخصص حصيلته لدفع تكاليف الإعلان عن منتجاتها والدعاية لها وكذلك للقيام ببعض البحوث الضرورية التى تراها . ومن أحسن الهيئات الناجحة فى هذا المقام الهيئة المعروفة فى ولاية كاليفورنيا تحت اسم Sunkist Growers ولسنا بمنتجين أو بمغالين حين نقول : إن هذه الهيئة قد رسمت لمنتجى الموالح سبيل الوصول لآفاق جديدة رحبة فى هذا الميدان . وتقوم بهذه المهمة هيئات مماثلة فى البلدان والمناطق الشهيرة بإنتاج الموالح . وتقوم بهذه المهمة فى ولاية فلوريدا هيئتان تعرف الأولى باسم Florida Citrus Commission وهى مؤلفة من أحد عشر عضوا من المنتجين والمصدرين يعينهم حاكم الولاية ، وتعرف الثانية باسم :

Administrative and Shippers Advisory Committees

وتختص الهيئة الأولى بوضع المواصفات للتجار من حيث مواصفات نضج الثمار وتدريجها وتنظيم عملية التفتيش على توافر هذه المواصفات فيها وتحرير الشهادات التى تصدر عقب عملية التفتيش ، كما تصدر الترخيصات المطلوبة لكافة

المشتغلين بتجارة الموالح بناء على طلب يقدمونه لهذه الهيئة ، كما تضع رسوم التفتيش وتصدر طوابع الموالح (كطوابع الدمغة) وتجمع حصيلتها وترصدها للإعلان عن الموالح ، كما تضع القواعد الخاصة بتلوين الثمار الصناعى واستخدام العبوات المختلفة للأغراض المختلفة (للاستهلاك المحلى أو للتصدير) وإصدار تصاريح نقل الثمار المعبأة المعدة للشحن بالقوريات أو السفن وتحديد المواصفات التى تستبعد بموجبها الثمار التى تعرضت للصقيع جزئيا أو كليا ، كما تختص بتنظيم عملية استغلال أموال الهيئة المذكورة .

وتختص الهيئة الثانية ، وهى مؤلفة من عدة وحدات كل وحدة من ثمانية أعضاء يمثلون منتجى الموالح ومصدريها يختارهم وزير الزراعة الأمريكية ، وتعمل كل وحدة فى منطقة من مناطق التصدير فى الولاية وتختص بتطبيق المواصفات التى اشترطتها اتفاقية التسويق الاتحادية Federal Marketing Agreement من حيث أحجام الثمار ومرتبتها التى يسمح بتداولها بين الولايات وبعضها أو بشحنها للخارج . والهدف من هذه المواصفات هو التأكد من عدم شحن أى رسالة لخارج الولاية المنتجة للثمار ما لم تكن خالية تماما من الثمار الصغيرة أو ذات المراتب المنخفضة . ومن الظواهر البارزة فى أعمال هذه اللجان أن مواصفاتها المقررة تتغير من موسم لآخر تبعا للظروف المميزة لكل محصول .

وتفضل بعض البلدان الأخرى كإيطاليا طريقا آخر أكثر ملاءمة لظروفها ، فهناك منظمة للتجارة الخارجية تشرف على صادراتها كلها بما فيها صادرات القطاع الزراعى فيها ، ويختص قسم الفاكهة والخضر فيها بأوجه النشاط التالية :

ا — وضع المواصفات الفنية الخاصة بثمار الفاكهة والخضر المصدرة والإشراف على توافر جميع هذه المواصفات بها .

ب — التفتيش على محطات التعبئة والتأكد من سلامة إجراءاتها ومطابقتها للبيانات المدونة خارج الصندوق من حيث الرتبة وعدد الثمار والعلامة التجارية واسم الهيئة المصدرة .

ح — تمنح الرسالات التى تنطبق عليها كافة المواصفات الموضوعة شهادة رسمية معتمدة بذلك .

ط — تقوم ببحوث على أنسب العبوات واستخدام صناديق التعبئة المصنوعة من الكرتون اختصارا فى النفقات كبديل للصناديق الخشبية التى تستورد أخشابها من الخارج .

ى — تنشيط حركة الصادرات وتنويعها ، كما تبحث عن أسواق جديدة .

و — تقوم المنظمة بإيفاد موظفين أكفاء إلى أسواق البلدان المستوردة لمنتجاتها كمراقبين يعملون لها ، وعليهم أن يرسلوا التقارير الخاصة بالرسالات التى تصلهم من المنظمة من حيث حالتها وما تم بشأنها ، كما أن عليهم أن يرسلوا التقارير الوافية عن حالة السوق التى يعملون بها ، ولهم مطلق السلطة فى تحويل الرسالات التى ترد إليهم إلى أسواق أخرى أكثر ملاءمة حين تهبط الأسعار فى الأولى بالنسبة لوفرة العرض وقلة الطلب فيها .

ولا شك أن مثل هذه الهيئات موجود الآن بالبلدان العربية التى تصدر الموالح ، وبعضها على مستوى جيد من حيث الكفاية والتنظيم ، ولكنه لا زال أمامها الكثير قبل أن تتقدم جميعا للمستوى المطلوب الذى يتيح لها الوقوف فى وجه المنافسة الشديدة مع صادرات الموالح القادمة من بلاد متقدمة فى إنتاج وتصدير وتسويق هذه السلعة . ولا شك أن تنظيم تجارة الموالح فى الأسواق الداخلية العربية أمر يجب أن يأتى فى المقام الأول ، كما أن التوسع فى زراعة الموالح وفقا للمخططات المرسومة فى المشروعات طويلة الأمد يجب ألا يتم وفقا للقواعد الكلاسيكية القديمة التى ثبت عدم جدواها على ضوء نتائج الإنتاج الراهن العادى من جهة ، وعلى ضوء ما تلاقيه الموالح العربية من أسعار عادية من جهة أخرى ، ولا بد من أن نقوم فى كل مرحلة — بل فى كل خطوة — من أية مرحلة بالاستفادة من نتائج التقدم العلمى التى تتطور وتزدهر وتغمر كل ميادين الحياة .

إن الأمم المنافسة لنا فى تصدير الموالح تتخذ من العلم أساسا وعدة ، ولن تنجح أمامها ما لم تكن أسلحتنا فى هذا الميدان أمضى وأحد — إن أحد الأسلحة

التي تعتمد عليها الدول الأخرى المصدرة للموالح هو تشجيع تكوين الجمعيات التعاونية لمنتجي الموالح على مستوى القرية ، كما تشترك كل مجموعة من الجمعيات التعاونية القروية فى تكوين مركز تعاونى ، كما تشترك جملة المراكز التعاونية فى تشكيل اتحاد تعاونى يضم المنتجين والمصدرين والباحثين المهتمين بشؤون الموالح يعملون كمستشارين لهذا الاتحاد فى المسائل الفنية التى تعرض إليهم، كما يشترك فيه ممثلون عن الهيئات التى تقوم بشؤون إنتاج وتصدير الموالح . ويختص هذا الاتحاد التعاونى بالمهام الخاصة بتحديد مواصفات نضج الثمار وتدريجها وتداولها وتعبئتها والتفتيش عليها وتحديد المراتب المخصصة للتصدير وتلك المخصصة للسوق المحلية واستخدام العبوات المختلفة والإشراف على عملية تسويق الموالح فى الخارج والعمل على إيجاد أسواق جديدة لها ، كما أن له أن يستعين بالمختصين فى حل المشاكل التى تظهر فيما يتعلق بعمليات الإنتاج والتصدير والتسويق والتصنيع والإعلان إلى غير ذلك من المهام، على ألا يتجاوز أعضاء هذا الاتحاد الأحد عشر عضوا يمثلون جميع الطوائف السابقة المشتغلة بهذا الموضوع .

(٦) عدم الاهتمام الكافى ببحوث الموالح فى مختلف البلدان العربية : هناك بعض البحوث الممتازة التى جرت وتجرى فى كل بلد عربى ، والتى استفاد منها المنتج والمصدر ، إلا أن الحصيلة النهائية لكل هذه البحوث لم تصل بعد إلى حد رفع مستوى الإنتاج المحلى لمثيله فى الخارج فى البلدان المتقدمة فى زراعة الموالح وتصديرها ، حيث وصل الإنتاج فى بعضها إلى نحو ستة وعشرين طنا للفدان — وهو ضعف الإنتاج الممتاز فى غالبية الدول العربية المنتجة للموالح — كما وأن أسعار الموالح العربية فى الخارج قد هبطت لما دون أسعار مثيلاتها المصدرة من البلدان الأخرى كفلسطين المحتلة مثلا ، وهاتان الحقيقتان واضحتان ولهما دلالة واحدة هامة جدا وهى أن الأجهزة القائمة المشرفة على بحوث الموالح الراهنة فى مجموعة الدول العربية غير كافية لأداء رسالتها المطلوبة على أكمل وجه لسبب أو لآخر ، وأرجو ألا يفهم من هذا القول التعريض بأحد ، لكننا ونحن فى خضم المشكلة لا مناص لنا من أن نتعرض لها من جميع زواياها وبكل وضوح وأمانة إذا شئنا تقدما لوطننا . فما هى أسباب هذا التخلف ؟ ومن أين نبدأ ؟

إن الإيمان بالبحث العلمي وجدواه في تحسين منتجاتنا من المواليح وغيرها أمر مسلم به من الجميع ولقد أدرك الكثير من المسئولين أهمية البحث العلمي فأوفدوا الكثير من الطلبة إلى البلدان الأجنبية المتقدمة في إنتاجها ينهلون من فيض علمها، وحازوا أرفع الدرجات العلمية منها .. فإذا ما عادوا لأوطانهم وبدأوا نشاطهم وجدوا أنفسهم أمام مشاكل عديدة تتعلق بعملهم وبحوثهم، يضاف لذلك أنه ليس هناك الترابط الكافي بين جميع الهيئات المختلفة التي تقوم بالبحث العلمي في هذا الموضوع، كما أن فرص الالتقاء بين ذوي التخصصات المتكاملة المتممة لبعضها البعض في هذه الهيئات المختلفة قليلة جدا، كما أن التعاون بين الباحثين داخل الهيئة العلمية الواحدة لايسير في الطريق الصحيح السليم تماما، ويتهي كل هذا وذاك إلى أن تسير البحوث بمجهودات فردية تنتهي جميعا — في الأغلب الأعم — إلى خلاصات قليلة الأثر في رفع هذا التخلف الذي نراكم عبر أجيال عديدة.

إن الحل الوحيد هو في جمع شمل القائمين على بحوث هذا المحصول — أيا كانت الجهة التي يعملون بها — في صعيد واحد بكل بلد عربي منتج لهذا المحصول، لدراسة هذا الموضوع من مختلف زواياه فيبحثون مشاكله ثم يرتبون هذه المشاكل حسب أولويات الحاجة إليها، ثم يقسمون هذه المشاكل ويوزعونها عليهم فرادى وجماعات، ويوضحون مدى احتياجاتهم من الأجهزة والأدوات والكيماويات والمجلات العلمية التي لا تتوافر لديهم، كما يضعون التوقيت المناسب للانتهاء من كل مشكلة، على أن يعاودوا هذه الاجتماعات في فترات متقاربة لا تزيد على السنة في شكل مؤتمر أو ندوة لبحث ما تم في كل مشكلة منها. وسيعمل تبادل الأفكار بين المسئولين عن البحث العلمي على حل مشاكل إنتاج هذا المحصول بأيسر السبل وأرخصها.

وإني لأدعو للإكثار من هذه الندوات على النطاق المحلي الإقليمي أولا، ثم في نطاق دول السوق العربية المشتركة ثانيا، قبل أن تعمم على نطاق مجموعة الدول العربية أخيراً، وعلى أن تكون في كل محيط بمعدل مرة واحدة في السنة على الأقل.

ولا ننسى أن الكثير من محطات البحوث الزراعية غير مستوفاة الكثير من المعدات اللازمة ، كما أنها بحاجة لتدعيم فى إعداد الأخصائيين بها من المؤهلين فنيا للعمل ، كما أنه لابد من إعادة دراسة الأهداف المرسومة لكل منها وتطويرها بحيث تسد حاجة المناطق المختلفة التى تقع فيها وتعدل إمكانيات هذه المحطات بحيث يمكنها أداء المطلوب منها ، يضاف لذلك ضرورة تزويدها بالمؤلفات الحديثة والمراجع الجديدة المختلفة أولا بأول ، وأخيراً لابد من توافر معدات الراحة والسكن لجميع أفراد المحطة بلا استثناء ، لقاء أجور رمزية تشجيعا لهم على الإقامة والعمل ، كما أنه من الضرورى فى بعض الأحوال — حين تكون المحطة فى مكان نائ — من أن يصرف للقائمين بالعمل فيها بدل اغتراب جزء وتذاكر سفر مجانية لحيث يشاء مرة أو مرتين فى السنة . ورغبة فى تقليل المنصرف يقترح أن تكون هذه المساكن المؤجرة مفروشة حتى يسهل ذلك من مهمة القائمين بالعمل فيها . وأخيراً عدم التفرقة بين القائمين على البحوث أينما كانوا يعملون ، من حيث المرتبات وحضور المؤتمرات العلمية وغير ذلك .

(٧) ضعف جهاز الإرشاد البستانى : إن مهمة رجال البحوث هى العمل على إيجاد أنسب الحلول الملائمة لأهم المشاكل التى تظهر فى مناطق الإنتاج أو الإعداد أو التسويق أو التخزين أو التصنيع . أما نقل خلاصة هذه الحلول للمزارع فى بستانه فهى مهمة رجل الإرشاد الذى يحصل على هذه المعلومات من الباحث فيلخصها ثم يضعها فى قالب مبسط وافٍ ليعرضها على الزارع فى شكل عجالة مكتوبة سهلة الإدراك موضحة بالصور ، أو فى شكل حديث زراعى يذاع فى الراديو فى البرنامج الزراعى أو الريفى أو فى برنامج خاص يعرض فى التليفزيون مرة فى الأسبوع . كما تتوج عملية الإرشاد البستانى بزيارة الموظف المختص بشؤون الإرشاد فى المنطقة للبساتين السكائنة فى منطقته ليرى مدى اهتمام المنتج بتطبيق القواعد السليمة أو ليلاحظ مدى تطبيقها على الوجه المطلوب . ومن الجلى أنه لا يتوافر العدد الكافى من رجال الإرشاد المدربين فى كل بلد عربى . كما أنه تعوزهم توافر سبل المواصلات الكافية لأداء واجباتهم على أحسن وأيسر وجه ، يضاف لذلك أن إيمان المزارع العربى بعملية الإرشاد البستانى ومدى تطبيقه للإرشادات الفنية ليس

كما يجب ، وليس أجدى لحل هذه المشكلة من إقامة البساتين النموذجية وسط مناطق البساتين المتخلفة وموالاتها بأفضل وأحسن المعاملات دون أية دعاية أخرى ، اللهم إلا تيسير انتقال أصحاب البساتين المجاورة لهذه الوحدة النموذجية بين الفينة والفينة ، وتتطلب مهمة المرشد البستانى أن يتوافر لديه الإيمان الكبير بمهمته فى الأخذ بيد إخوانه وزملائه من المنتجين ، كما يجب أن يتسلح بأحدث المعلومات التى وصلها العلم والبحث ، وليس هناك أفضل من عقد دورات تدريبية لرجال الإرشاد يجتمعون فيها برجال البحوث والمصدرين وسائر من يعمل فى ميادين الإنتاج والتخزين والتسويق ، وكذلك العاملين بمقاومة الأمراض والآفات يتم فيها تنظيم عملية تبادل المعلومات بين أولاء وهؤلاء فى شكل محاضرات أو ندوات ، كما أنه من المفيد أن يشترك فيها من يشاء من المنتجين ، وكذلك دعوة ممثلى الهيئات المسئولة عن التخطيط والتنفيذ بالنسبة لهذا المحصول ، كما أنه من المناسب كذلك أن تنتهى الندوة ، أو المؤتمر السنوى بالقيام ببعض الزيارات لأهم مناطق الإنتاج النموذجية ، كما يحسن استخدام أفضل الوسائل الإعلامية فى مثل هذه المناسبات .

وليس هناك أفضل من أن يكون الإرشاد البستانى قائما على سياسة اللامركزية وان يعرف مشاكل الإقليم إلا من كان يعمل به ، وليس من اليسير إدراك مشاكل الإنتاج مثلا من العواصم وحتى وإن تيسر إدراكها ، فان يتيسر متابعة تطوراتها فى كل مكان بالقطر أو بالإقليم . ولقد أدركت الأمم المتقدمة فى زراعة هذا المحصول هذه الحقيقة من زمن بعيد فعهدت بمهمة تنظيم الإرشاد البستانى للمؤسسات التعليمية الزراعية العالية الموجودة فى المنطقة مع تيسير مهمة البحث والتدريس فيها ، وأصبح من المفهوم أو المعروف فى هذه البلاد أن الإرشاد البستانى هو أحد المهام الرئيسية التى تقوم بها الجامعة ممثلة فى كلية الزراعة ومحطة البحوث الزراعية ، وقسم الإرشاد بها مسئول عن تنظيم الدورات التدريبية وتزويد رجال الإرشاد بأحدث المطبوعات على مختلف المستويات ، وإنى لأدعو القائمين على رسم السياسات الزراعية فى سائر البلدان العربية إلى مناقشة هذا الرأى ، فليس من المهم زيادة الاختصاصات الملقاة على عاتق أية هيئة ، وإنما المهم أن يكون النجاح والتقدم هما الثمرة التى يسهل

الوصول إليها فى أقرب وقت وإن هذا النظام السابق ذكره قد نجح فى الكثير من بلدان العالم التى ثبت نجاحها ، بدليل ارتفاع معدلات إنتاجها وامتيازها فى الأسواق العالمية ، كما ثبت عدم مرونة أو تخلف نظام الإرشاد البستانى الراهن فى أغلبية الدول العربية ، بدليل تخلف معدلات إنتاجنا فى هذا المحصول عنه فى الكثير من الدول المنتجة للموالح .

(٨) عدم وجود تخطيط شامل بعيد المدى على مستوى الدول العربية من حيث السياسة العامة الشاملة بالنسبة لهذا المحصول الهام : نسير الآن كل دولة عربية منتجة للموالح فى رسم سياستها الخاصة بها من حيث التوسع الجارى بها ومعدل سرعة تنفيذه ، وكذلك من حيث الأنواع والأصناف التى تعتقد أنها أجدى عليها كما تتبع الطرق أو الأساليب التى ألفتها وانتهت بها فى النهاية إلى أنها الأمثل ، وأكرر القول هنا مرة أخرى إن بساتين الموالح فى أغلبية الدول العربية التى تنتج هذا المحصول متخلفة بالنسبة للدول الأخرى المتقدمة فى إنتاجه وتصديره .

وإن المسافة بين هذا التقدم وذاك التخلف واسعة ، وإن الاستمرار فى تنفيذ الأساليب الكلاسيكية فى تنفيذ مشروعات التوسع الجديدة أمر خطر قد يودى بثمرة هذا كله ، ولست فى هذا مبالغ أو متجن ، فقد ضاع عشرون مليونا من أشجار الموالح فى الأرجنتين والبرازيل فى سنوات قليلة مابين ١٩٣٠ — ١٩٥٠ حين انتشر مرض التدهور السريع بينها فقضى فيها على أحسن وأفضل مزارع الموالح فيهما ، ولا مناص لنا من استخدام العلم ونتائج تطبيقه من حيث انتهى فى البلدان الأخرى بدل التخبط وضياع الجهد والمال دون مبرر ، وسنرجع حتما إلى الطريق القويم بعد كل هذا وذاك ، وإلى النقطة التى بدأناها من قبل ، ومرة أخرى أكرر أنى لا أود التعريض بأحد ولكن كيان هذه الأمة ملك لكل من يعيش فيها الآن ومن سيعيش بها فى المستقبل .

وحتى نتلافى كل هذه الأضرار لابحيص من وجود تخطيط شامل للسياسة العربية بالنسبة لمحصول الموالح ، ولا بد لمثل هذا التخطيط أن يكون شاملا لاستيفاء الاحتياجات المحلية فى كل بلد عربى على المستويات الراهنة والمستقبلة آخذين فى الاعتبار النمو الاقتصادى للدول العربية وبالتالى ارتفاع مستويات المعيشة فيها ،

كما يجب أن يكون التخطيط شاملا لتحقيق الأهداف المرسومة من عملية تصدير الموالح من مجموعة الدول العربية ككل ولإزالة التخلف البين فيها من حيث الكم والكيف .

إن السوق العربية المحلية لاتستهلك الكثير من الموالح كما أن منتجاتها لازالت مرتفعة الأسعار فى بعض الدول العربية كالعراق والسودان ، ومن الضرورى العمل على الهبوط بأسعارها ، ولن يتيسر ذلك إلا برفع مستوى إنتاجها عن المعدل العادى الحالى . ومن الضرورى أن تكون ثمار هذه الفاكهة فى متناول كل عربى وفى طاقته أيا كان دخله ، وذلك بالنسبة لقيمتها الغذائية المرتفعة ، ولا بد للتخطيط السليم من أن يشمل سد الاحتياجات المطلوبة من إنشائه فى الفترة الراهنة وفى المستقبل وعلى قدر ما تمتد الرؤية والفكر .

إن مستوى المعيشة فى بلدان مجموعة الدول العربية فى تقدم بشكل عام وإن معدل هذا التقدم يقرب من ٣٪ فى السنة فى الكثير منها ، كما أن عدد السكان فيها آخذ فى الازدياد بمعدل نحو ٢٫٨ ٪ فى السنة ، ونسبة الأشجار الميتة والمدهورة التى تحتاج لتجديد سنوى تقرب من ٤ ٪ من جملة الأشجار المزروعة فى السنة تحت الظروف العادية ، وعلى ذلك فمن الضرورى زيادة مساحات الموالح بنحو ١٠ ٪ فى السنة لسد حاجة السوق المحلية المتزايدة من هذه السلعة دون احتساب المساحات التى ستوجه لتحقيق أغراض التصدير ، وقد يكون من المفيد دراسة خطة التوسع المطلوب فى مساحة الموالح خلال مشروع السنوات الخمس الثانية (مابين ١٩٦٥ — ١٩٦٩) بالجمهورية العربية المتحدة على سبيل المثال .

لقد بلغت جملة مساحة الموالح بالجمهورية العربية المتحدة ٩٤ ألف فدان سنة ١٩٦٤ ، كما قدر التوسع المطلوب خلال سنى الخطة الخمسية الثانية لسد حاجة الأسواق المحلية بنحو ٤٧ ألف فدان ، أى بمعدل ٩٤٠٠ فدان تزرع بالموالح كل سنة ، منها ثمانية آلاف فدان تزرع برتقالا ، وألف فدان تزرع باليوسفى ثم ٤٠٠ فدان تزرع بالليمون البلدى المالح ، كما قدرت المساحات المطلوب زراعتها بالفواكه الأخرى (عدا الموالح) ضمن هذه الخطة الخمسية الثانية بمقدار ٢٨ ألف فدان ، أى بمعدل ٥٦٠٠ فدان تزرع كل سنة من السنوات الخمس ، منها ١٤٠٠ فدان تزرع

عنبا ، بين طازج ومصنع ، وألف فدان لإنتاج الزبيب ، ٨٠٠ فدان موز ، ٨٠٠ فدان مانجو ، ٢٠٠ فدان كمثرى ، ٢٠٠ فدان حلويات أخرى (مشمش وخوخ وسفرجل وتفاح) ، وألف فدان زيتون ، ٢٠٠ فدان لوز ويمكن لسد حاجة السوق المحلية فقط .

وقدرت جملة المساحة المطلوبة لتغطية أغراض التصدير فى الخطة الخمسية الثانية بمساحة ٢٩ ألف فدان منها ٢٠ ألف فدان برتقال ، والفان فدان عنب مصنع ، ستة آلاف فدان عنب زبيب ، وألف فدان موز يزرع خمسها كل سنة ، كما تبلغ جملة المساحة التى ستخصص لزراعة مختلف الفواكه — سداً لحاجة السوق المحلية — خلال سنى الخطة الخمسية الثانية ٧٥ ألف فدان ، وبذلك يصبح من المنتظر أن تزداد مساحة الفاكهة بالجمهورية العربية المتحدة من ١٦٠ ألف فدان سنة ١٩٦٤ إلى ٢٦٤ ألف فدان بزيادة ١٠٤ آلاف فدان لمواجهة حاجة السوق المحلية وتحقيقا لأهداف التصدير .

(٩) صعوبة تمويل إنشاء وصيانة بساتين الموالح : إن إنشاء بساتين الموالح يتطلب مصاريف إنشائية كبيرة ، كما أن حدائق الفاكهة تحتاج بوجه عام لرعاية مستمرة لبضع سنين حتى تدخل الأشجار مرحلة الإثمار التجارى . ويتراوح جملة ما يحتاجه فدان الموالح من نفقات إنشائية ورعاية وإيجار أرض واحتساب فائدة مناسبة لرأس المال المستغل فى إنشاء البستان وحتى تدخل الأشجار مرحلة الإثمار التجارى نحو ٤٥٠ جنيها للفدان ، وهو مبلغ كبير لا يطيقه كل منتج . وربما كانت هذه النقطة من أهم الأسباب التى حالت دون تقدم زراعة الموالح بالنسبة للمزارع العادى الذى يود ترك زراعة المحاصيل الحقلية العادية إلى زراعة الموالح كنوع من الاستغلال الزراعى الكثيف بالنسبة لارتفاع دخلها عنه بالنسبة للمحاصيل . ولتذليل هذه العقبة لابد من تيسير عملية منح القروض للمنتجين الذين يرغبون فى إنشاء بساتين الموالح لقاء أرباح مخفضة بضمان العين المستغلة ، وربما كانت عملية منح هذه القروض للجمعيات التعاونية القروية بدلا من المنتج مباشرة وسيلة مناسبة لتشجيع انضمامه لإحدى هذه الجمعيات التعاونية ، وعلى أن يكون الطلب الذى تتقدم به الجمعية التعاونية شاملا لاحتياجات أعضائها جميعاً .

إن الجمعيات التعاونية قد أصبحت الآن ضرورة من ضروريات الحياة فى هذا العصر فإمكانيات الجمعية أقوى من إمكانية الفرد المنتج ، فمن اليسير عليها تنظيم

استخدام الآلات الزراعية الميكانيكية لخدمة أغراض الأعضاء جميعا ، وهناك الكثير من الآلات الحديثة التى تسهل وتبسط القيام بالعمليات الستانية كالحراثة وعمل الجور والعزيق بين الأشجار فضلا عن أجهزة جمع ثمار الموالح آليا ، بالإضافه لإمكانية الجمعيات التعاونية أو المركز التعاونى مباشرة بقيامه بإنشاء بيوت التعبئة وسهولة قيامه بتسويق منتجات جمعياته المختلفة . كما أن باستطاعة الجمعيات التعاونية إنشاء المشاتل التعاونية الممتازة وكذلك شراء الأسمدة والكيماويات اللازمة للمقاومة بسعر الجملة فضلا عن شرائها لأجهزة الرش والتبخير الحديثة وتنظيمها لاستعمالها ، وأخيرا وليس آخرا فى إمكان المركز التعاونى أن يقوم بالدعاية لمنتجات جمعياته فى يسر ، بل إن فى استطاعته القيام بتصنيع جانب مهم من المحصول حتى لا تنخفض أسعاره متى توافر العرض وزاد على الطلب فى الأسواق ، فضلا عن قيامه بتصنيع ثمار الموالح التى لا تنطبق عليها المواصفات المطلوبة .

عوامل القوة التى تملكها الدول العربية للتوسع فى إنتاج وتصدير الموالح

بالرغم من كل ماسبق عن عوامل الضعف التى تعرقل تقدم الدول العربية ، وهى نفس العوامل التى أدت لتخلفها فى إنتاج الموالح كما وكيفا فى الأغلب الأعم من الدول العربية ، عنه فى الدول الأخرى المتقدمة فى هذا الموضوع ، وبالرغم من أن أسعارها دون أسعار موالح الكثير من البلدان الأخرى المصدرة للموالح فى أهم مناطق استهلاكها ، وبالرغم من أن هذا التخلف قد استمر سنين عديدة إلا أن هناك الكثير من العوامل المساعدة على تقدم البلدان العربية فى شتى الميادين ومن ضمنها موضوع التوسع فى إنتاج وتصدير الموالح . ومن أهم هذه العوامل :

(١) النهضة الشاملة فى البلدان العربية : ليس هناك شك فى أن البلدان العربية الآن نهضة شاملة تسير فى شكل تيار عارم شامل لكل مرافق الحياة الاجتماعية والاقتصادية والصحية والعلمية . وتستهدف هذه النهضة رفع المستويات المعيشية بمختلف البلدان العربية فبدأ الكثير منها فى تقييم ما لديها من أرصدة فى الخبرات البشرية والموارد الاقتصادية وفى التفكير الجدى البناء نحو استغلال هذه الموارد على أفضل وجه ممكن لحل الكثير من مشاكل المجتمع العربى الراهن وفى استخدام العلم كأداة لتحقيق ذلك ، كما بدأ الكثير فى تنفيذ بعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية بكثير من الهمة والنشاط .

وليس من الغريب ونحن فى معترك هذه النهضة أن يكون هناك الكثير من الآراء المتعارضة والمتضاربة فى المسألة الفنية الواحدة ، فاختلاف الآراء البناءة وتعددها فى الموضوع الواحد ظاهرة صحية تدل على نضج فى التفكير ، وليس هناك أفضل من سماع الرأى المعارض للفكرة السائدة المتفق عليها قبل أن يدخل المشروع مدخل التنفيذ ، ولن تضار الفكرة السائدة فى شىء ما دامت على صواب .

وإنى لأدعو لندوة عربية لبحث مشاكل إنتاج وتصدير الموالح فى مجموعة الدول العربية جمعاء تنظمها الأمانة العامة لشؤون الوحدة الاقتصادية العربية بالجامعة العربية وفيه تتقدم كل دولة عربية منتجة للموالح بتقرير عام عن حالة الموالح فيها من حيث المساحة والأصناف والإنتاج بأهم مشاكلها ثم تستعرض الندوة — على ضوء ما يتجمع لديها من بيانات — ما تراه مناسبا من اقتراحات نحو تطوير زراعة الموالح بالبلدان العربية لمستوى جديد يسير مع إنتاج العالم المتطور على قدم المساواة .

(٣) توافر الجو الملائم لإنتاج الموالح : تضم الرقعة التى تمتد فيها البلدان العربية كل الأجواء التى تحتاجها أنواع وأصناف الموالح المختلفة ، بل إنها تستطيع إنتاج ثمار الصنف الواحد بحيث تصل مواطن الاستهلاك فى أكثر من موعد ملائم لحاجة السوق (مبكرا كان أو متأخرا) وذلك بفضل امتداد الرقعة التى تشملها هذه المجموعة من الدول ، وهذه ميزة لا تتوافر فى الكثير من الدول . ويمكن لمجموعة الدول العربية أن تصدر ثمار اليوسفى للأسواق الأوربية مبكرة نحو شهر عن الإنتاج الاسبانى لها ، كما أنه من الممكن لهذه المجموعة من الدول أن تتوسع فى إنتاج أفخر أصناف الجريب فروت بحيث يمتد موسمه بالأسواق لفترة أطول من الموسم الحالى ، كما أنه بإمكانها عرض ثمار الليمون الأضاليا طوال السنة بالأسواق .

(٣) القرب من مواطن الاستهلاك : تتميز البلدان العربية المنتجة للموالح بقربها من أهم المناطق المستهلكة لها ، وهذه ميزة لا تحتاج لشرح أو إيضاح .

(٤) توافر الأرض الملائمة لزراعة الموالح : تجود هذه الفاكهة بالأراضى السلتية (الطمية) جيدة الصرف الخالية من الأملاح الضارة ، كما أن هناك الكثير من بساتين الموالح الناجحة فى الأراضى الرملية الناعمة بالعديد من بلدان العالم . وهناك أيضا العديد من بساتين الموالح الممتازة فى الأراضى الرملية الكلسية

التى ترتفع فيها نسبة الرمل والحجر والتى لا يزيد فيها سمك طبقة التربة عن ثلاثة إلى خمسة أقدام، بينما طبقة تحت التربة فيها صخرية صماء والجو السائد فيها يتميز بر طوبته المتوسطة شتاء وبجفافه صيفا .

ولا تنجح زراعة الموالح فى الأراضى الطينية السوداء ثقيلة القوام ولا فى الأراضى الرملية الخشنة سريعة الصرف . وتتوافر الكثير من الأراضى الملائمة لزراعة الموالح بالبلدان العربية المختلفة التى تبلغ مساحة الأراضى المزروعة فيها مايزيد على المائة مليون فدان يعتمد أكثر من ثلاثة أرباع هذه المساحة على الأمطار كوسيلة أساسية لسقى زرعها، إلا أن تذبذب الأمطار التى تنزل من حيث الكميات التى تنزل منها ومن حيث تأخر سقوطها فى بعض المواسم عن الوقت الذى تشتد فيه حاجة النبات إليها يؤثر كثيراً على كميات المحصول الناتجة منها ، لذلك لا ينصح بالتوسع فى زراعة الموالح بأمثال هذه الأراضى إلا إذا درسنا متوسطات الأمطار التى تنزل بها طوال السنة مع دراسة هذه المتوسطات لبضع سنين سابقة قبل الجزم بصلاحية هذه المنطقة أو عدم صلاحيتها لزراعة الموالح (من حيث توافر الماء اللازم لسد احتياجات الأشجار بها على مدار السنة) . إلا أن هناك حوالى ٢٥ مليوناً من الأفدنة التى تروى ريا صناعيا بمجموعة البلدان العربية غالبيتها فى العراق والجمهورية العربية المتحدة والسودان (فى منطقة الجزيرة وعلى جانبى النيل الأزرق) ويصلح الكثير من هذه الأراضى لزراعة الموالح . وهى أضمن بالنسبة لحاجة أشجار الموالح لتوافر الماء على مدار السنة ، يضاف إلى أن ببلدان السودان والعراق والمغرب مايزيد على المائة والخمسين مليونا من الأفدنة الصالحة للزراعة والتى لم تستغل بسبب حاجتها للرى ولقلة مايزل فيها من أمطار أو لقلة الأيدى العاملة فيها .

(٥) توافر اليد العاملة : يزيد سكان العالم العربى على الثمانين مليونا من الأنفس يتعيش معظمهم من الزراعة أو بالاتجار فى السلع الزراعية. ويعانى الكثير من الدول العربية من مشكلة نقص السكان فيه وهو عامل مهم مؤثر على إقامة مشروعات التنمية التى تحتاج لأيد عاملة مدربة وفيرة ، كما أن هذه المشكلة لا وجود لها فى البعض الآخر منها وهى الدول التى تتميز بوفرة اليد العاملة فيها، ومن الممكن تيسير اليد العاملة فى الدول العربية الأولى بشىء يسير من الدراسة والتنظيم الذى يؤدى بها فى النهاية لعقد اتفاقيات عمالية بين الدول الأولى والدول الثانية التى

تتميز بوفرة اليد العاملة فيها . ولنا فى الاتفاقيات العمالية الثنائية التى جرت بين كل من إيطاليا وتركيا وأسبانيا من جهة ، وبين كل من فرنسا وألمانيا الاتحادية وبلجيكا وسويسرا من جهة أخرى خير أسوة ، فقد ثبت بما لا يقبل الشك أن الاختلاف فى اللغة والعادات والتقاليد بل والدين والمذهب لم يقف حائلا بين العامل المدرب والمصنع أو الحقل الذى يحتاج لخدماته .

الخطوط العريضة المقترحة لإنشاء سوق عربية مشتركة لإنتاج وتصدير الموالح كأحدى نتائج اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية

لاشك أن اتفاقية السوق العربية المشتركة واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية من أبرز معالم النهضة العربية الشاملة ، وتنص الاتفاقية الأولى التى أبرمت بين الدول العربية الخمس : العراق ، الأردن ، الكويت ، سورية ، الجمهورية العربية المتحدة ، على إلغاء الرسوم الجمركية التى تفرضها كل منها على المنتجات الزراعية المستوردة من إحداها خلال خمسة أعوام اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٦٥ وذلك بتخفيض خمس هذه الرسوم المفروضة سنويا . كما تنص الاتفاقية كذلك على إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الصناعيه المستوردة من إحداها خلال عشرة أعوام اعتبارا من التاريخ المذكور وذلك بتخفيض عشر هذه الرسوم المفروضه سنويا . ولقد تم فعلا التخفيض الأول على بعض المنتجات الصناعية فى أول يناير سنة ١٩٦٥ .

وتنص اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التى تمت بين الدول المنضمة لاتفاقية السوق العربية المشتركة — وهى الاتفاقية المنظمة لشؤون السوق المشتركة والمنسقة لها — على حريه انتقال رأس المال والبضائع والأفراد بين الدول المشتركة فى هذه السوق ، كما أنها ستفرض رسوما موحدة على البضائع المستوردة من خارج دول السوق المشتركة ، وستعمل على تنظيم النمو الاقتصادى بين دول هذه الكتلة بحيث يكون متكاملا فيما بينها ، وستتخذ سياسة واحدة مشتركة تجاه الدول الأخرى ، كما تنص على تكوين هيئه تنفيذية تشرف على تنسيق الشئون الاقتصادية للسوق المشتركة تعرف باسم الأمانة العامة لشئون الوحدة الاقتصادية العربية .

وبهاتين الاتفاقيتين يصبح الطريق ممهدا لإنشاء السوق العربية المشتركة لإنتاج

وتصدير الموالح بين البلدان العربية الخمس المكونة للسوق العربية المشتركة فى الوقت الراهن على الأقل .

إن إنتاج الموالح يشكل جزءا هاما فى اقتصاديات غالبية الدول العربية ، سواء التى انضمت منها للسوق كالجمهورية العربية المتحدة والأردن بالنسبة للتوسع الذى تم فيهما أو التى لم تدخل فيها بعد كالمغرب والجزائر وتونس وليبيا ولبنان ، كما أنها ستصبح ذات أهمية اقتصادية كبيرة فى كل من العراق والسودان بفضل التوسع المرتقب فى إنتاج الموالح الذى سيتم فيهما فى المستقبل القريب ، وبالنسبه لدولة الكويت فهى الدولة المستوردة للموالح من بين دول السوق العربية المشتركة .

إن تخلف البلدان العربية الواضح فى إنتاج وتصدير الموالح أمر مسلم به من الجميع ، كما أنه من المسلم به أيضا أن بقاء هذا الوضع المتخلف ضار بمجموعة الدول العربية كلها . أما مدى الضرر الذى يصيب كلا منها من جراء الوضع الراهن فهو الفارق الكبير بين ما تحصل عليه الآن من أثمان لمنتجاتها من بساتين الموالح الراهنة بها ، وبين ما يمكنها الحصول عليه من أثمان لهذه المنتجات بعد تطوير وتحسين هذه البساتين ، ويمكن تقدير الارتفاع الذى سيحدث فى مستوى إنتاج وتصدير الموالح بعد هذا التطوير بأنه يتراوح بين ٣٠ — ٨٠ ٪ من جملة الأثمان التى كانت تأتى من الإنتاج السابق لهذا التطوير ، وبعبارة أخرى سيتراوح العائد الجديد ما بين ١٣٠ — ١٨٠ ٪ من العائد القديم ، ويمكن الوصول لهـــذا التحسين خلال خمس سنوات .

أما إذا تم إنشاء السوق العربية المشتركة لإنتاج وتصدير الموالح بحيث يشمل دول مجموعة الجامعة العربية — وهو أمر سيتم حتما متى أدركت الدول العربية المختلفة مدى الضرر الذى يلتابها جميعا من جراء بقاء هذا الوضع المتخلف فى إنتاج الموالح بها — فإنها ستنشأ وفقا لأحدث النظم العلمية ووفقا لنتائج آخر البحوث وأحدثها ، وسيكون لهذه الكتلة أثرها الكبير على صادرات الموالح فى العالم ، وقد أوضحنا ما للإنتاج العربى من الموالح — رغم حالته الراهنة — من أهمية كبيرة بين موالح حوض البحر الأبيض المتوسط بل ووسط الإنتاج العالمى نفسه .

ومن نافلة القول ترديد الأثر الكبير لهذه السوق فى رفع اقتصاديات البلدان

المشتركة فيها إذ ستوجد محصولا جديداً مربحاً جوار التمور فى العراق، وجوار الزيتون فى الأردن وتونس، وجوار القطن فى سورية والسودان والجمهورية العربية المتحدة، وجوار العنب فى الجزائر. ولا شك أن التوسع فى زراعة الموالح وتصنيعها وفقا لأحدث الأساليب العلمية عملية مربحة بل ومتفوقة على سائر المحاصيل الحقلية المختلفة بما فيها القطن، كما تتفوق الموالح على التمور والزيتون من حيث العائد دون شك. ولقد وصل ثمن بيع محصول فدان برتقال أبو سرة مزروع فى إحدى قرى محافظة القليوبية بالجمهورية العربية المتحدة إلى ٤٥٠ جنيها عام ١٩٦٦.

أهم الأهداف المطلوبة من إنشاء السوق العربية المتحدة لإنتاج وتصدير الموالح:

(١) التنسيق بين إنتاج الموالح فى الدول العربية المشتركة فى هذه السوق بحيث يأخذ وضعا متكاملا متجانسا مترابطا، وتدخل منتجاتها أسواق الاستهلاك العالمية كوحدة مميزة لها طابعها الخاص. وتتميز بجودتها التى لا تقل عنها فى منتجات أية دولة أخرى. ولن يتم ذلك إلا بالاتفاق على المواصفات الخاصة التى يجب توافرها فى كل رسالة مصدرة من مختلف أنواع وأصناف الموالح، وبتحديد الدرجة أو الدرجات التى يسمح بتصديرها ووضع مواصفات كل درجة منها، واستصدار اللوائح المنظمة لتطبيق هذه الشروط بالتفتيش على الرسالات المصدرة ومنحها الشهادات بمطابقتها للمواصفات المطلوبة، وينسق هذه الخطوة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بالمشاورة مع الحكومات المعنية. ولهذه الخطوة أهمية بارزة من حيث تقوية مركز المصدر العربى بالنسبة لامتياز معروضاته وتجانسها وسيخلق هذا وذاك اسما محترما للموالح العربية وسط الأسواق العالمية، فيزداد الطلب عليها وترتفع قيمتها ويزيد العائد منها على الدول المشتركة فى هذه السوق المقترحة جميعا.

(٢) تسهيل انتقال ثمار الموالح ومنتجاتها المصنعة بين الدول العربية المختلفة وذلك بتخفيض الرسوم الجمركية الموضوعة عليها فى سائر الدول العربية تدريجيا بحيث تلغى تماما خلال خمسة أعوام يصبح من الممكن بعدها لمنتجات الموالح العربية وثمارها المصدرة من أية بلد عربى — كالمغرب العربى — الانتقال بحرية ودون عائق جمركى إلى أية دولة عربية أخرى.

(٣) العمل على زيادة الإنتاج فى بساتين الموالح الموجودة الآن بالبلدان

العربية المنضمة للسوق المشتركة ، وذلك باستخدام أحدث الأساليب العلمية المتبعة فى الزراعة وخدمة الأشجار وجمع المحصول والإعداد والتخزين والتسويق والتصنيع ، ويتم ذلك بتسهيل تبادل الخبرات بين الدول المشتركة فى السوق وإسهامها فى عمل التجارب المشتركة ذات الطابع الموحد ، كتجارب الأصول لمقاومة مرض التدهور السريع ، وهو مرض خطير يصيب الموالح المطعومة على أصل النارنج بوجه خاص ، وكذلك تجارب المقننات المائية وتجارب التعبئة والتخزين والتسويق والتصنيع وغيرها .

(٤) تسهيل انتقال بذور وأصناف الموالح المختلفة بين بلدان السوق المشتركة ، وذلك بعد اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة بحيث تكفل حماية الثروات النباتية من انتقال مختلف الأمراض إليها .

(٥) العمل على استيراد بذور ونباتات الموالح الهامة بسلالاتها المختلفة ، من أهم مناطق إنتاج الموالح فى العالم لصالح جميع البلدان العربية المشتركة فى السوق بعد دراسة قوائم الأصناف والسلالات الموجودة فيها منعا للتكرار .

(٦) إقامة تجارب واسعة النطاق للوصول إلى أنسب الأصناف وأكثرها ملاءمة تحت مختلف الظروف المناخية العربية ، وتدخل فى هذه التجارب التى ستجرى فى كل بلد عربى مشترك فى السوق أهم أصنافه المحلية ، وأهم الأصناف المحلية المستوردة من البلدان العربية الأخرى ، وأهم الأصناف والسلالات المستوردة من الخارج . وستحدد نتائج هذه التجارب أنسب الأصناف التى تصلح لكل بلد عربى ، ومن ثم تصبح كل منها مستعدة للقيام بدورها فى التوسع المطلوب منها لأغراض التصدير ، فضلا عن سد حاجة الاستهلاك المحلى المتزايدة فى كل منها ، وليس هناك ما يمنع الآن تنفيذ ما ورد بالاقتراحات ٤ و ٥ و ٦ بالنسبة لفائدتها العامة من جهة ولخلوها من أدنى التزام أو ارتباط من جهة أخرى .

(٧) يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدراسة أسواق الموالح العالمية من حيث احتياجاتها لهذه المنتجات ثمراً أو مصنعة فى الفترة الراهنة والمستقبلة ، كما أن عليه أن يدرس التوسع الذى يجرى فى البلدان الأخرى المنتجة للموالح ، ثم دراسة تكاليف الإنتاج فى كل منها ويضع بعد هذا وذاك الخطة المفصلة الشاملة

لكل المطلوب من دول السوق فى هذا الموضوع ، ودور كل بلد عربى فى هذا المخطط موزعا على خمسة أعوام تبدأ من إبرام هذه الاتفاقية ، كما أن عليه متابعة تنفيذ هذا المخطط والعمل على تذليل الصعاب التى تعترض تنفيذه فى أى بلد عربى .

(٨) تقوم أجهزة كل دولة عربية بالتوسع فى زراعة الموالح الذى سيتم فيها ولها أن تستعين بمن تشاء من رجال الخبرة فى البلدان العربية المنضمة للسوق ، وتنظيم ذلك وفقا للقواعد المرعية فى أمثال هذه الحالات مع أخذ الحكومات المعنية فى الاعتبار مدى التوسع المطلوب لسد احتياجات السوق المحلية المتزايدة فى كل منها ، وحتى تظل الأغراض المطلوبة من الخطة العامة سهلة الأداء بالنسبة لأغراض التصدير فلا يطغى عليها الاستهلاك المحلى .

(٩) تعمل الدول المنضمة لاتفاقية السوق على تطوير نظم التعليم الزراعى بها على مختلف مستوياته بحيث تصبح قادرة على إعداد الفنيين المؤهلين فى جميع التخصصات المطلوبة وعلى جميع المستويات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع والمشاريع الأخرى ، وتتم هذه الخطوة بالتنسيق بين الجامعات العربية ممثلة فى الكليات الزراعية والأقسام الفنية فيها . ومن الضرورى القيام بهذه الخطوة مبكراً بالنسبة لطول الفترة اللازمة للإعداد المطلوب .

(١٠) على الدول المنضمة لهذه الاتفاقية أن تعمل على إقامة محطات البحوث المزودة بالفنيين المؤهلين وبالأدوات والأجهزة اللازمة فضلا عن المكتبات المزودة بأهم المراجع العلمية ، ويكتفى فى البداية بإنشاء محطة واحدة مكتملة على الأقل ، تقام وسط أهم مناطق إنتاج الموالح فى كل بلد عربى منضم لهذه السوق تبنى حولها المساكن المناسبة لكل من يعمل بهذه المحطة وتؤجر لهم مفروشة بإيجارات مخفضة ، كما يجب أن تتوافر بكل محطة وسائل النقل المناسبة للعاملين بها فضلا عن الكيماويات والأجهزة والدوريات العلمية ، وتحدد الأهداف المطلوبة من كل محطة وترتب هذه الأهداف وفقا للحاجة إليها ، الأهم فالمهم ، مع تشجيع البحث الجماعى الذى يؤدى لبحث المشاكل من مختلف زواياها وهى الأبحاث التى نحتاجها بالنسبة لأنها المفتاح المؤدى لرفع الإنتاج وتحسينه وتطويره ، لا فى الموالح فحسب بل فى كل مرافق الإنتاج عامة . وتعمل الدول المنضمة لهذه السوق على

تسهيل تبادل الباحثين العاملين بهذه المحطات العربية المختلفة كما تعمل على جمعهم فى ندوات سنوية للتداول فيما تم بكل محطة من بحوث وفيما لم يتم بغية التشاور فى حلها ، وتنتهى الندوة بعمل توصيات عامة ترفع للأطراف المعنية . ومن المناسب أن تعقد هذه الندوات فى محطات البحوث العربية المختلفة بالتناوب ، كما يمكن أن تختتم ببعض الزيارات الهامة لبعض البساتين النموذجية أو المصانع المرتبطة بموضوع الموالح ، ويكفى أسبوع واحد لمثل هذه الندوة على الأكثر .

(١١) يقوم مجلس الوحدة الاقتصادية العربية بدراسة موضوع تمويل إنشاء بساتين الموالح وصيانتها ويرفع توصياته إلى الحكومات المعنية .

(١٢) يبحث المجلس المذكور موضوع تصنيع الموالح من حيث المنتجات المطلوبة فى الخارج ، وفى الكميات المطلوبة فى الأسواق الخارجية من هذه المنتجات المصنعة ، وفى تكاليف إنشاء هذه المصانع وفى تمويلها وفى اختيار أنسب الأماكن ملاءمة لها ، ويتقدم بتوصياته فى كل هذه الأمور للحكومات المعنية . ولا يمنع هذا أية دولة عربية منضمة للسوق من أن تقيم ما تشاء من مؤسسات عامة أو خاصة بها لتصنيع الموالح بجهودها الفردى دون إشراك للدول الأخرى الأعضاء بالسوق المشتركة بعد إخطار المجلس المذكور برغبتها ، كى يتم التنسيق بين الدول الأعضاء فى تنفيذ خطة تصنيع الموالح المشتركة بينها .

(١٣) تقوم الأمانة العامة للوحدة الاقتصادية العربية بالتنسيق بين كافة الموضوعات المشتركة بين الدول المنضمة للسوق ، كما تتولى دراسة الموضوعات ذات الطابع المشترك من حيث علاقتها بالأسواق العالمية بالاشتراك مع الأطراف المعنية .

* * *